2000 0721 - 0012a - 2

بيروت في ٢٠٠٠/٧/٢١

فخامة رئيس الجمهورية
العماد أميل لحود

عشر سنوات انقضت على انتهاء الحرب اللبنانية ، بوجهها الداخلي على الأقل ، مخلّفة وراءها قضية آلاف المخطوفين والمفقودين الذين لم يحدد مصيرهم وما زال أهلهم يرجمون بالغيب وينتظرون ...

ففي العام ١٩٩١ ، صدر قانون عفو عن مجرمي الحرب ، وكان بمثابة صك براءة لهؤلاء ، في الوقت الذي تجاهلت فيه الدولة مطالبة أهالي المخطوفين والمفقودين بمعرفة الحقيقة عن مصير أبنائهم ، رغم تحركاتهم المستمرة ، واستصراخهم الدائم للمسؤولين حيث كانوا يواجهون بالصمت واللامبالاة .

وفي العام ١٩٩٥ ، صدر قانون يسمح لمن يشاء من ذوي المصلحة بتوفية عزيزه المخطوف أو المفقود ، وكانت خطوة قاصرة ، تخلت فيها الدولة عن مسؤوليتها تجاه تحديد مصير المخطوفين ، رفضها الأهالي ، واستمروا بالمطالبة والتحرك .

وعندما تبوأتم سدة الرئاسة الأولى ، وبعد خطاب القسم الذي أدليتم به ، استبشر الأهالي بأنّ الدولة ستولي القضية ما تستحق من اهتمام . إلا أنّ الصمت استمر .

وفي تشرين الأول ١٩٩٩ ، ضم آلاف المواطنين والمرجعيات الدينية ونواب وإعلاميون وجمعيات أهلية ، أصواتهم ، إلى صوت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين يناشدونكم ويناشدون المسؤولين في الدولة حل قضيتهم . وقد حاولت لجنة الأهالي اللقاء بفخامتكم لشرح قضيتها ، فضننتم عليها باللقاء . إنّ المخطوفين والمفقودين وأهاليهم يا فخامة الرئيس ، هم أيضاً مواطنون ، وما زالوا ينتظرون دولة القانون التي وعدتَ اللبنانيين بقيامها في خطاب القسم .

وفي ٢١ كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ ، صدر عن دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص القرار رقم ٢٠٠٠/١٠ القاضي بتأليف لجنة تحقيق رسمية مهمتها الاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين في الحرب وتحديد مصيرهم . ومن المنتظر أن تنتهي لجنة التحقيق المذكورة من إنجاز تقريرها في الخامس والعشرين من تموز الجاري حسب المهلة التي حُددت لا ، ولم نسمع بعد أيّ تصريح حول عملها . فهل سنواجه مرة أخرى بالصمت والتعمية على الحقيقة ؟

2000721-00026-2

إنّ لجنة الأهالي تطالب بأن يصدر تقرير لجنة التحقيق الرسمية شاملاً ، موضوعياً ، ومقنعاً ، وأن يتضمن النقاط التالية :

- عدد المخطوفين وعدد المفقودين وتاريخ وظروف الاختفاء .
- توزعهم حسب السنوات ، ومناطق الخطف ، والجهات الخاطفة .
- آلية العمل التي اتبعت في تأدية المهمة المطلوبة .
- الصلاحيات التي أعطيت للاستقصاء والتحقيق : حجمها ، نوعها .
- النتائج التي تم التوصل إليها .
- الأدلة الحسية التي توفرت : نوعها ، حجمها ، وأماكن وجودها .
- نسبة التحليل والاستنتاج فيما تم التوصل إليه من نتائج .

كما أنّ المطلوب من السلطة السياسية ، ولا أحد غيرها ، إعلان نتيجة التقرير إلى أصحابه المباشرين وإلى الرأي العام اللبناني .

كما تطالب اللجنة ، السلطة السياسية أيضاً ، بتحقيق مشروع رعاية اجتماعية لعائلات المخطوفين والمفقودين ، يؤمن لهم حداً أدنى من شروط العيش الكريم . وإعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام ، يوماً وطنياً للذاكرة ، وإقامة نصب تذكاري يرمز إلى جميع ضحايا الحرب في لبنان ، ويشكل إدانة ماثلة لجرائمها سعياً لأخذ العِبر، والتصالح مع ذواتنا ومع تاريخنا . سعياً ليكون لنا وطن حقيقي .

فخامة الرئيس ،

إنّ تحقيق ما تقدم ، ليس تحقيقاً للعدالة بالكامل ، بل يشكل ملامسة لحدها الأدنى. ونحن نرتضي هذا الحد الأدنى ، لأننا مثلكم ، نأخذ بعين الاعتبار ، كل المعطيات والتعقيدات ، والعوامل المحيطة ، ماضياً وحاضراً بهذه القضية .

٢٥ تموز موعد لنا مع الحقيقة .
٢٥ تموز مفترق يختم ملف قضيتنا .
نأمل ألا نستمر حاملين مأساتنا عهداً بعد عهد وحكومة بعد حكومة .

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان